

Articles

مقالات

الولايات المتحدة ..

محاولة يائسة للبحث عن الأفضل



زمزي الحزبي

بقدر ما كان خطاب الرئيس الأمريكي الكثر خطابات بين من سبقوه لادارة البيت الابيض ضوء اخضر لحكومة الازهابي شارون، كان ايضا تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية للسلطة الفلسطينية ولان كليهما ليس بجديد على ادارة بوش التي اطاحت

بحكومات بذريعة الازهاب واخرى لا زالت تسعى للاطاحة بها وقلب انظمتها ولاننا لم نكن ننتظر من خطاب بوش تعريف ما هو معروف عن ادارته التي بات التحيز والتدخل في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة صفة من صفاتها وسمه صارت تتسم بها وهي حقيقة لا سبيل لتجاهلها مهما حاول الزعماء العرب انكارها حين ابدوا استيائهم لما حمله خطاب بوش على اعتبار انه تدخل في الشؤون الداخلية للسلطة الفلسطينية التي لا يحق سوى لشعبها اختيار قيادته ليعيد وكان الامر غير مالوف خصوصا وانه جاء على لسان رئيس دولة تعتبر نفسها مثال للديمقراطية الحقيقية وليس ثمة تفسير اخر لاحتجاج الزعماء العرب سوى انهم قد اعتادوا على الاحتجاج والشجب والتنديد... ويغض النظر عن كل ما سبق ذكره وعن يملك الحق في اختيار قيادة السلطة الفلسطينية لا اظن بان الولايات المتحدة ستحضى بقيادة ديمقراطية ومتعاونة تقدم مزيدا من التنازلات اكثر من ديمقراطية وتعاون القيادة الحالية للسلطة الفلسطينية التي رحبت بخطاب بوش رغم ما حمله من تهديد بقطع المساعدات الامريكية عن الشعب الفلسطيني مالم يغير من قيادته التي وصفها بالفاسدة والمالية للارهاب !!

فاين يمكن للولايات المتحدة ان تجد مثل هذه القيادة الديمقراطية المتقبلة للرأي والرأي الاخر؟ بل واي تعاون يمكن ان يحضى به البيت الابيض اكثر مما ابداه الرئيس الحالي للسلطة الفلسطينية الذي ادان العمليات الاستشهادية واعتبرها عمل اجرامي ليثبت بذلك حسن النية واليمني رغبة الادارة الامريكية رغم ما نتج عن تلك الادانة التي افقته حب الشارع العربي الذي حيا صموده في مكتبه الذي ظل اكثر من شهر تحت الحصار! المواقف كثيرة لا سبيل لذكرها هنا وما ورد كان على سبيل المثال لا الحصر ليبقى السؤال: ايهما افضل للولايات المتحدة؟

المستهلكة ونجحت الشركات في تعديل نكهة الدخان وفي القيام بحملات دعائية نكية بحيث لبت انواع الاعمار والجنسيات والاعراق المختلفة او بالاحرى خلقت الطلب مع السلعة المناسبة كما نجحت في الاستثمار والتوظيف في كل الدول وشكلت قوة اقتصادية لا يستهان بها فسمحت لها ارباحها الكبيرة بالتعويض عن المتضررين من التدخين في حال اثنوا العلاقة بينه وبين المرض او الموت المشكلة الاساسية تكمن في ضرر هذه السلع على حياة المواطن فالامان على الخير فضيلة ولكن الامان على التدخين هو جريمة في حق النفس اولا وفي حق العائلة ثانيا والمجتمع ثالثا فالضرر على المدخن الثانوي يمكن ان يكون بحجم الضرر على المستهلك الاول من هنا ضرورة الابتعاد عن التدخين في العمل والقاعات الاجتماعية فهذا السبب منع التدخين في العبيد من الابنية وربما ضمن امان عبيد خارجها كما يحصل في كليفورنيا هدف العبد لساقى ليس معاقبة المدخن وانما دفعهم الى وقفة او التخفيف منه كلفة التدخين على المجتمع تكمن في الاتفاق على معالجة التلوث وفي تمويل مراكز للمعالجة بحيث يتوقف الانسان عن التدخين دون ان يأخذ عادات سيئة اخرى كالجنس في الاكل او الامان على سلع مضره اخرى فبعض الذين يعالجون يدورون الى تدخين بعد وقت يطول او يقصر تبعاً لحسن المعالجة والشخصية المدمن وتصميمه على انقاذ نفسه من هنا قوة الامان.

www.louishobeika.com



بقلم الدكتور/ لويس حبيبة

والمكاتب وقاعات الاجتماع والمطاعم والرحلات الجوية وغيرها. الا ان العامل الرئيسي المخفف للاستهلاك هو الضريبة على مبيعات الدخان. علما ان السجائر تشكل عالميا حوالي 95% من كميته والهدف من هذه الضريبة ليس زيادة دخل الدولة بل لان معظم المدخنين ليسوا مدمنين كليا على التدخين يبقى لحاجز السعر بعض الدور في الحفاظ على صحة المواطن والمجتمع وجود عامل الامان كسبب لاستهلاك الدخان يجعل الضريبة ناجحة ماليا اي كلما زاد الامان كلما زادت واردات الدولة من الضريبة للتخصصة.

ثانيا: على صعيد العرض، لا بد من ان تلعب الدولة دورا ايجابيا في معالجة موضوعه فالعديد من الدول كالولايات المتحدة ولبنان وبعض الدول الاوروبية يدعم مباشرة زراعة التبغ للحفاظ على مصدر عيش كريم للمزارعين في الريف، وهكذا يتشكل المزارعون قوة ضغط سياسية تهدف الى استمرار الدعم بالرغم من سببته على صعيد الموازنة والصحة والاقتصاد العام والغريب ان المزارع لا يستفيد عموما الا من 30% فقط من سعر الدخان ويتوزع الباقي على المصنعين والتجار والدولة عبر ضرائبها ولا يتشكل هذا الحل الطريقة المناسبة للحفاظ على الزراعة والريف.

ان يمكن تحويل الانتاج من التبغ الى سلع اخرى اكثر فائدة على المجتمع كما يمكن ان لا تحتاج هذه السلع البديلة الى دعم الدولة سوى في المراحل الاولى من الانتقال دور الدولة لا يمكن في منع العرض ان يزداد عنده التهريب وتتفش الاسواق السوداء وترتفع الاسعار والربحية لذا لا بد من تعاون دولي لتخفيف حجم انتاج الدخان وتشجيع الزراعات البديلة.

ثالثا: على صعيد السعر ان اسواق الدخان العالمية ليست تنافسية بل احتكارية، ان هناك عمليا شركتان تسيطران عليها اي تبعان ما يقارب ثلاثة ارباع الكميات المستهلكة. فالتأثير على السوق تقوم مختلف الدول بوضع ضرائب على استهلاك الدخان، فلا شك ان الضريبة تخفف من الاستهلاك وتزيد من دخل الدولة مما يسمح لها بتحويل سياستها الاقتصادية والصحية المكافحة للتدخين ومن هذه السياسة تمويل حملات اعلامية ضد التدخين وبناء وتشغيل مستشفيات متخصصة تعنى بمعالجة المدمنين عليه، ففي كندا مثلا زادت الضرائب على بيع الدخان حوالي 50% بين سنتي 1982م و 1992م مما رفع السعر بنسبة 170% فقط وخفف من الاستهلاك بنسبة 38% فزاد دخل الدولة من الضريبة بنسبة 240% بالرغم من ازدهار السوق السوداء كما من الممكن ان تصل نسبة قيمة الضريبة من السعر حوالي 80% في الدانمارك وايرلندا وبريطانيا والى ما بين 65 و 80% في بعض الدول الغربية. باستثناء الولايات المتحدة حيث تبلغ 35% فقط بسبب النقود القوي الذي تنعم به الشركات المنتجة. واخيرا لا ننكر ابدا ان شركات التبغ الكبرى نجحت كثيرا في انتاج وتسويق ما يرغب به المواطن بل نوعت من انتاجها ضمن سلعة الدخان وخارجها بحيث يستمر نجاحها حتى في حال خسرت معركة الدخان وتعتبر شركات الدخان من انجح الشركات التجارية بحيث خلقت امانا عند المستهلكين او بعضهم مما افقدهم حريتهم في انتقاء السلع

اقتصاد التدخين

تصرفاته وان يحترم حقوق غيره في الامتناع عنه او تجنبه. ان معالجة موضوع اقتصاد التدخين بشكل واقعي وعلمي يفترض دراسة عاملي العرض والطلب، ونم الاسعار كما يجب تقييم فعالية اية سياسة اقتصادية او صحية عامة تبغى التخفيف من الانتاج او الاستهلاك بحيث يطبق الأفضل منها كما يلي:

اولا: على صعيد الطلب استهلاك الدخان يؤدي عموما الى الامان عليه، فهناك جانب نفسي وطبيعي كبير له يجعل بعض المواطنين غير قادرين على وقف استهلاكه، وذلك بالرغم من ادراكهم العقلي للتأثير السلبي على صحتهم وحياتهم، فالامان على اية سلعة يؤدي الى استمرار الاستهلاك دون ادراك للكمية، اي يصبح المستهلك عمليا في تصرف او تحت رحمة العارض. فالسعر يقلد دوره كحاجز استهلاكي عند المدمنين كليا على اية سلعة، وحتى اذا زاد السعر نرى ان المستهلك يحول شراعه الى سلعة مماثلة اني في النوعية حتى لو كان ضررها اكبر. واقع الامان على التدخين بشكل تحديدا كبيرا وللنظريات الاقتصادية التي ما زالت تؤمن بمفهومها ان الانسان عاقل، اي يستهلك سلة السلع والخدمات الفضلى ضمن امكاناته المالية، فسمح هذا الواقع للنظريات الاخرى المركزة على علم النفس بالبروز في السنوات الاخيرة ومحاوله ملء الفراغ النظري الحاصل، لذا لا بد من التوعية خاصة عند الاطفال والشباب، اي عند المعرضين للبدء وبالتالي للاستمرار في استهلاك الدخان طوال حياتهم فممنوع اعلانات الدخان في التلفزيونات والمجلات والامثلة العامة له، وتأثيره السلبي الاكيد على الطبقات الاميركيات المتوسطة في الامكنة العامة

من المتوافق عليه بوليا ان التدخين مضر بصحة الانسان ويسبب له امراضا خطيرة، الا ان انتاج الدخان مستمر ومدعوم ماليا من العبيد من حكومات العالم، اما استهلاكه فمستمر ايضا بالرغم من كل الحملات الاعلامية المكثفة التي تقوم بها منذ عقود المؤسسات العامة والخاصة فالزراع بين الرأي العام المعادي بل الخائف من التدخين واصحاب المصالح اي المنتجين والتجار والمسوقين وغيرهم بدأ في منتصف القرن الماضي ومستمر حتى اليوم ولم يتفاد هذا النزاع الا بعد ان اقتنع الرأي العام بضرر التدخين الاكيد على صحة المواطن وبالتالي على انتاجه ونتاجه، ولا شك ان تقدم الطب ساهم في كشف العلاقة السلبية بين الصحة والعمر المرتقب من جهة والتدخين من جهة اخرى، ويجادل المنتجون دون نجاح اتهام الرأي العام بان العلاقة بين الدخان والصحة هي احصائية فقط وليست مؤكدة طبيا. اما النشاط الاعلامي الذي مارسته منظمات خيرية وصحية دولية فساهم في توعية المواطن على مخاطر التدخين وتأثيره السلبي على حياته وحياته عائلته ومجتمعه. وتقول احصائيات وزارة الصحة الامريكية ان خمس الوفيات السنوية الوطنية يعود سببه الى التدخين كما ان هناك وتبعاً لمنظمة الصحة العالمية علاقة ايجابية ثابتة بين التدخين وامراض سرطان الرئة وشرابيين القلب وغيرها. لذا من المتوقع ان يصبح التدخين المسبب الرئيسي للموت في الدول النامية في منتصف هذا القرن كما سبب التدخين في العام 2030 حوالي 10 ملايين وفاة في العالم اجمع، اي اكثر من اي مرض اخر طبعا من الضروري ان تؤكد هنا ان تبقى لاسمان حريته في التدخين او عدمه شرط ان يكون واعيا تماما لنتائج

تحديث الجهاز القضائي

ان تحديث الجهاز القضائي في بلادنا يؤدي الى النمو الاقتصادي والاستثمار والاهتمام بتطوير وتحديث القضاء وهو للدخل الاساسي لتحقيق التنمية والاستقرار مما يؤدي الى انعاش الاقتصاد الوطني.

واجزم بالقول باننا لا يمكن ان يكون هناك بلدا يحقق نجاحا في الاستثمار الا في ظل نظام قضائي حديث ومتطور يلبي ويحرص على ضمانه اموال المستثمرين وييسر اجراءات التقاضي وهذا يدعم فرص وجود استثمارات كبيرة وممتدة تساعد على ازدهار الوطن والمواطن.

واريد ان اتوجه عن المبادرة في اللقاء الذي تم يوم الاحد الموافق 2002/6/23 في المعهد العالي للقضاء بين وزير العدل فضيلة العلامة احمد عبد الله عبيات وكوكبة من رجال القضاء ورؤساء البنوك ورجال الاعمال والمستشارين القانونيين وهذه المبادرة تعتبر خطوة عملية لتنفيذ

توجيهات رئيس الجمهورية التي يؤكد عليها في اكثر من مناسبة وبور وزارة العدل ممثلة بوزيرها بالعمل على تطوير وتحديث القضاء وتطبيقها تطبيقا واعيا على الارض وقد تجاوب فضيلة القاضي وزير العدل ايجابيا مع ممثلي البنوك التجارية في اللقاء سالف الذكر مما بيعت الامال في نفوسنا في تحسين القضاء مما يساعد على الرقي بالوطن.

واتخذ الاخ الوزير خطوات عملية وفورية منها تغيير هيئة الحكم في المحكمة التجارية الى قاض فرد بدل من ثلاثة قضاة، واعد برفد المحكمة بقضاة اربع بدلا عن ثلاثة وهذا من شأنه يسرع في الفصل في القضايا المعروضة على المحكمة واعادة الاعتبار للورق التجارية مثل الشيك والسند الائتي وسند الدين والزمام للمدين بسدادها ومعاقبة الممتنع عن السداد وفقا لاحكام القانون.



سلامات للخولاني

اجرى الدكتور/ عبدالكريم الخولاني نائب مدير عام هيئة مستشفى الثورة العام النموذجي بصنعاء عملية جراحية في الخارج تكفلت بالنجاح. فحمدا لله على سلامته.. والدكتور الخولاني معروف عنه بالاخلاق الحميدة والكفاءة والاخلاص في عمله، ويسعى دائما لفعل الخير والتعاون مع المرضى وخاصة اولئك الفقراء من منطلق انساني تخله محبتهم واعجابهم تمنياتنا للخولاني عمرا مريدا يستمر عطاه بفاقا تجاه المحتاجين لخدمته.

ميروك الخطوبة

عمت الاقراح وفاحت رواائح الفل والياسمين وغربت البيض الحسان بمناسبة خطوبة الشاب الخلوقة / ابراهيم احمد طاهر الحائر فالف الف ميروك وعقبال الفرحة الكبرى

المهنسون :

عبد السلام الكهالي /م/ معمر الغزالي عقيل الحائر الشيخ/ اسماعيل الحائر

إعلان